

# الطهارة شرط لصحة الصلاة

فصل وأما الصلاة: فلها شروط تتقدم عليها. فمنها: الطهارة، كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم- { لا يقبل الله صلاة بغير طهور } متفق عليه رواه مسلم رقم (224) في الطهارة، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. ولم يروه البخاري كما ذكر الشيخ السعدي رحمه الله، وإنما وضعه ترجمة لباب. . فمن لم يتطهر من الحدث الأكبر والأصغر والنجاسة فلا صلاة له. قوله: (وأما الصلاة: فلها شروط تتقدم عليها. فمنها: الطهارة... إلخ): بدأ بأول الأركان الأربعة وهو الصلاة التي هي الركن الثاني، وبدأ العلماء بهذه الصلاة؛ لأنها أهم العبادات؛ ولأنها فرض عين؛ ولأنها عبادة بدنية؛ ولأنها حق الله على العباد في اليوم والليلة بعد توحيده. وإذا قيل: لماذا بدؤوا بالطهارة قبل الصلاة؟ فالجواب: أن الطهارة شرط للصلاة والشرط يتقدم على المشروط، فشروط الصلاة تأتي قبلها، فلأجل ذلك بدؤوا بشروطها، ومن جملة الشروط الطهارة، ودليل اشتراطها الحديث المتفق عليه { لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول } والطهور هنا هو الطهارة التي هي رفع الحدث. والأدلة على أن الطهارة شرط للصلاة كثيرة وهي مذكورة في بلوغ المرام: فمنها: قوله -صلى الله عليه وسلم- { لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ } رواه البخاري رقم (135) في الوضوء، ومسلم رقم (223) في الطهارة. عن أبي هريرة رضي الله عنه. . ومنها: قوله -صلى الله عليه وسلم- { مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم } رواه الترمذي رقم (3) في الطهارة، وابن ماجه رقم (275، 276) في الطهارة وسننها. عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وصححه الألباني في الإرواء (2 / 9). وانظر مواضعه في شرح الزركشي رقم (452). وهذا دليل واضح على أن الطهارة شرط للصلاة. قوله: (فمن لم يتطهر من الحدث الأكبر والأصغر والنجاسة فلا صلاة له): الحدث: أمر معنوي يقوم بالبدن، يمنع صاحبه من الصلاة والطواف ومس المصحف ونحوه. فخرج بقولنا أمر معنوي: الأمر الحسي، فإذا رأيت اثنين أحدهما متطهر والآخر محدث فلا يمكن أن تفرق بينهما، فدل على أنه أمر معنوي إذا قام بالإنسان لزمه أن يرفعه. والحدث قسمان: أصغر وأكبر. والأكبر: يوجب الغسل، والأصغر: يوجب الوضوء، والنجاسة يلزم إزالتها.